جانب من التصويت

نواب فرحون بثمار التعاون بين السلطتين (تصوير: صالح محمد)

عادل الصرعاوي بعد مناقشة تمت في جلسة سرية

على «رد الاعتبار» و«إلغاء الوكيل المحلي» في المداولتين

العيبان : حسمنا «الوكيل المحلي» وأتمنى استمرار التعاون للمزيد من القوانين المهمة

حديث بين الخالد والطشة

المطر يدلي بدلوه

- **معرفي : الكل يعلم أن أغلب المناقصات دائما الأعلى سعراً والأغلى بالمنطقة**
- **يضمن للعمالة الوطنية فرص عمل في الشركات الأجنبية التي سيسمح لها بالدخول**
- **بوشهري : التعديل المقدم يسمح للمستثمر الأجنبي أن يدخل السوق بدون وكيل محلي**
- **المدلج: يجب دعم كل القوانين التي تفتح السوق أمام الشركات وتوفر فرصا وظيفية**
- **الشاهين : إلغاء الوكيل المحلي يعد إصلاحا تشريعيا لأنه يفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي**
- **العيسى : الشركات الأجنبية لن تأتي في ظل هذه البيئة فالشركات المحلية تغادر الكويت**

الأحمد قمت بتوقيعها فورا ووافق المجلس على إحالتها للنيابة وأدين من أدين فلا تزايد علينا بهذا ولا أحد ياخذ "كريدت" غير النيابة العامة بذلك»

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد: «هذا الموضوع لا يقبله انسان ولا مواطن صالح أقسم على الدستور وان يحترم الامة والمواطنين»، مضيفاً «الموضوع تم من قبل الاستخبارات كما يدعى، وقد يكون صادقا او كاذبا، الله أعلم لكن هناك اجراءات ستتخذ».

واضاف الفهد: «وصلني الخبر الاربعاء، وطلبت تشكيل لجنة تحقيق، وتم اصدارها الخميس من القضاء العسكري حتى لا تكون اي جهة من جهات الدفاع، كما طلبنا دعمها من الفتوى والتشريع والادلة الجنائية حتى تضم عناصر مختلفة وليس جميعهم من منتسبي الدفاع».

وتابع: «وفتحنا الباب لأي لجنة من مجلسكم الموقر حتى نضمن الحيادية ومتابعة الموضوع سواء لجنة حقوق الانسان او اي لجنة اخر».

وأكد الفهد: «لن نرضى ولن نقبل، ولا هو من طبعنا أن نرضى بهذه الاجراءات.. وأيضا النيابة تحقق والمباحث الجنائية تحقق بناء على جهة قضائية وهي النيابة».

واشار إلى أن «هناك لجنة في وزارة الدفاع، وهناك شكوى في النيابة العامة يمثلها النائب العام الذي هو المدعي العام باسم المجتمع، وهناك وزارة الداخلية في المباحث في التحري بهذا الموضوع، كما أن هناك رسالة ورغبة في لجنة حقوق الانسان في ان تتطلع على الاجراء.. اذا كانت هذه القضية تمر بكل هذه القنوات لتكون شفافة ونعرف من هو المتسبب وان كان ادعاء، ومن عمل غلط سوف يحاسب عليه سواء في القانون العسكري او القانون الجنائي في النيابة العامة، وهذه الاجراءات شفافة».

وقال الفهد: «لم أعرج لقضايا ترونها اليوم في المجتمع المدني بعد الحالة الصحية لسمو الامير التي ندعو الله أن يمن على سموه بالشفاء العاجل وان يعين سمو ولي العهد في تحمل امانته».

وأضاف: «نحتاج الى العمل من اجل ان تستمر الكويت في طريقها الصحيح، وهذا واجب علينا جميعا كمواطنين، ولا أزايد على صندوق الجيش من بدأه المغفور له الشيخ ناصر صباح الاحمد.. وما أنا إلا عضوا صغيرا بفريق يستمر بهذه القضية».

وأوضح الفهد: "نعم هذه القضية من خلال صندوق الجيش، وجدنا قضيتين جانبيتين بعد فتح ملفات في مكاتبنا الخارجية، الاولى تتعلق بعقد مشبوه ولديه عقد بديل في اجهزة حساسة ليست موجودة لدينا في الاستخبارات، والاخر يتعلق بأن هناك محاولات تصعيد مشروبات كحولية في الطائرات العسكرية حيث وجدنا بعض الوثائق من خلال مكاتبنا العسكرية، وهناك عقود مشبوهة واجهزة حساسة مدفوعة من صندوق الجيش ولا توجد هذه الادوات داخل استخباراتنا.

وقال: «هذه قضايا جانبية، لكن تصل الى مسؤوليتي كوزير أن يتم التحقيق فيها وهذا ما تم.. ولست "سوبرمان" انا عضو من عرض حزمة تعمل من أجل وطنها، متى ماقدرت سأقدم.. ومتى ما قدرت الا اقدم سأطلب اعفائي ولله الحمد بنفس راضية».

وختم: «اليوم نحتاج الى هدوء.. هذا الموضوع تم التحقيق فيه بأكثر شفافية من نيابة وقضاء عسكري ومباحث ولجان مجلس الامة.. وسنعرف الحقيقة وسيأخذ المخطئ حقه من خلال القانون والانظمة».

وعقب مرزوق الغانم قائلا: «ما تفضل فيه وزير الدفاع، يؤكد انه لا علاقة للمواطن بالموضوع؟ فهو مواطن بسيط سائق لوزير الدفاع السابق فما علاقته بطائرات عسكرية تنقل "خمورا"؟ الموضوع لا علاقة له بهذه القضايا.. ومسؤوليته التحقق من هذا الأمر».

من جهته قال النائب محمد هايف: «مرزوق الغانم يقول لا أقبل بلجنة تاخذ أوامرها من وزير الدفاع، عليه أن يثبت كلامه. المقصود باللجنة، هي اللجنة التي طلب منها التكليف بالتحقيق وهذا اتهام خطير.. فليثبت الآن أننا نتلقى الأوامر من وزير الدفاع».

وقال الدمخي ردا على الغانم كونه عضو في لجنة حقوق الانسان : الفساد اللي في البلد هذا 10 سنين أنت تتحمله، ما غطى على الفاسدين إلا أنت، ما غطى على أوجه الفساد والأموال التي تهدر إلا بوجودك.

ورد الغانم : أنت أداة للفساد من صندوق إعانة المرضى للتحقيق في الأمطار ولا يمكن الوثوق به ودورك بالمجلس الدفاع عن الفاسدين.

وكان المجلس قد وافق على رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان البرلمانية التحقيق في واقعة تعذيب المواطن تركي العنزي بجهاز الاستخبارات التابع للجيش على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال أسبوعين.

ووافق المجلس على عدد من الرسائل الواردة إليه بعد الانتهاء من المناقشة.

ثم انتقل المجلس إلى بند الأسئلة، وتمت الموافقة على تأجيل البند إلى جلسة "صباح اليوم".

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي.

وأخلى رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون قاعة عبدالله السالم بعد انتقال المجلس إلى مناقشة الاستقالة، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة "34" من قانون إنشاء ديوان المحاسبة "رقم 30 لسنة 1964" على "أن يعين رئيس ديوان المحاسبة بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الامة وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية".

فيما نصت الفقرة الثالثة من المادة سالفة الذكر على أنه "ولا يجوز عزله الا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة وفقا للفقرة السابقة".

وأشارت المادة "37" من القانون إلى أنه "في حالة تعيين نائب لرئيس الديوان تسري في شأنه أحكام الفقرتين الأولى والثالثة من المادة "34" من هذا القانون".

وبعد عودة الجلسة إلى العلنية، أعلن السعدون موافقة المجلس على قبول استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي.

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة تعديل بعض أحكام القانون رقم "17" لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فيما يتعلق بمدد "رد الاعتبار".

وفي هذا الإطار، قال رئيس «التشريعية» مهند الساير: أحد التقارير المتوقع إنجازها بمداولتين بهذه الجلسة هو قانون رد الاعتبار، والقانون يضم شقا سياسيا وشقا مجتمعيا ويتم إغفال الشق المجتمعي، إذ أن رد الاعتبار ليس المعنيين فيه السياسيين فقط، لكن القانون جائر فعندما يخرج المواطن من تنفيذ عقوبته، يبقى عليه قيد وما يتوظف 10 سنوات، «وأنت بذلك تعيده للجريمة».. كما تم إقصاء ناس كانوا مدافعين عن الدستور وعندما قرر الشعب الكويتي في 2020 تغيير المعادلة أتت هذه القوانين

كلام جانبي بين الشعلة وحمدان العازمي

العصفور يلقي كلمته

نقاشات نيابية